رسالة إلى شبلي ملاط حول كتابه
"فلسفة اللاعنف"

عزيزي شبلي،
تحيات طيبات ومعها أجمل الأماني بعامٍ يكون أقلُّ عنفاً على البشر مّما توحي تباشيره،

وبعد فقد قرأتُ كتابك متأخراً عن الموعد الذي كنت ضربته لقراءته. وزادني تأخيراً في الكتابة إليك حجم الكتاب وصعوبته وألفتي المحدودة للقراءة بالإنكليزية التي هي لغتي الثالثة، تعلمتها بلا معلم تقريباً في مدى أعوامٍ كثيرة.
وقد جنيت من هذه القراءة متعة الكسب لمعارف قيمة في مواضيع كانت معرفتي بها متفاوتة، كثيرة الثغرات. فأمكن أن أقدّر حق التقدير ما اقتضاه هذا التأليف من جهد الاطلاع المدهش ومن جهد التفكير. وزادني إعجاباً هذا التنقّل المتمكن بين حقول منها تاريخ الشرق والغرب ومنها الحقوق بنظرياتها وتطبيقاتها الإجرائية بما فيها تلك الأوروبية بمدرستيها وتلك الشرقية من فقه إسلامي وأصول شرقية سابقة للإسلام. ولا أنسى الفلسفة طبعاً ولا أنسى ما هو قريب إلى عهدنا من حالات مرّت ومن حوادث لا تزال جارية، إلخ. ولا أنسى أخيراً، لا آخراً، براعة الاجتهاد في مسائل كثيرة بعد تقليبها على ما يحتمل لها من وجوه.
هذا الإعجاب لا ينقص منه - بل قد يزيد فيه - ما بيني وبينك من خلاف جسيم أسارع إلى القول أنه يتناول، قبل البحث في أية تفاصيل، منطلقاتٍ أو أصولاً هي منطلقات الكتاب وأصوله ويتناول تبعاً لذلك خيارات منهجية أملت تحديد الحقول والمسائل المطروقة في الكتاب والعلاقات بينها وتوزيع معالجتها على الفصول. فإن لهذه الخيارات وقعاً وجدته جلياً على إثبات شرعية المنطلقات وعلى تماسك النتائج معاً.
لستُ من محبّي العنف ولا من مستسهلي تشريعه ولا من المستهينين بخيار اللاعنف، بل العكس في كلّ ذلك هو الصحيح. وإنما أميل إلى تنحية ميلي الشخصي ما أمكن لأنظر في المنطق الحسّي للحركات الاجتماعية، وفِي رأسها الثورات، وفِي ما يمليه مجراها الفعلي من إلزامات على الضالعين فيها يقع منه التخيير موقعاً جزئياً ويكون، على الدوام، تخييراً بين ممكناتٍ محدودة وتستبعد منه ممكناتٌ أخرى باهظة الكلفة على مصير الحركة كلها أو أيضاً على ما هو منظور منها في ظرف عملي بعينه. وأرى أن حدود التخيير هذه، وهي كثيراً ما تكون ضيقة للغاية، لا يجوز فصلها عن القول بشرعية التصرفات أو لاشرعيتها حين تحصل وحين تكون الشرعية الإجمالية للحركة أو ضرورتها الأساسية قد فرضت نفسها.
فما لا يستغنى عن إدخاله في بحث مسألة العنف واللاعنف هو، في نظري، السياسة بما هي تدبّر للمصالح والاجتماع السياسي بما هو تحديد أوّلي لها. وهذا ما أراه هامشياً في كتابك، منبوذاً إلى الفصول الثلاثة الأخيرة (والقصيرة) منه فيما كان حقه أن يدخل في مواجهة قضية اللاعنف من أوَّل الكتاب إلى آخره. فإن له من الوجاهة، في ما أرى، ما يكفي لتحديد مصير هذه القضية: لا مبطلاً لها بما هي خيار أفضل حيث يكون ممكناً بل منحّياً لها - مع الأسف! - حيث لا تكون خياراً أصلاً.

وما يسهّله لك تهميشُ السياسة والاجتماع هو القول في أول الكتاب (وبناءُ ما يتلو على هذا القول) ب"المثالية الجذرية" وب"اللاعنف المطلق". وهو أيضاً الميل إلى تقويم العنف واللاعنف بمعيار الصواب والخطأ... فيما الصواب والخطأ - عند إمعان النظر - معيارٌ ضئيل الوجاهة فعلاً، في السياسة، إذا هو قورن بمعيار الممكن والمتعذّر وبأحكام الظروف في كلّ موقع ومرحلة. نحن، أهل التحليل، نستسهل أن نزعم لأنفسنا ذكاء ومعرفة بالصالح والطالح يجيزان لنا نسبةَ الخطأ إلى هذا أو ذاك من الفاعلين وإملاءَ ما نعدّه صواباً عليهم. هذا جيّدٌ أحياناً ولكنه يكون، في كثير من الأحيان، غبناً لخبرة الفاعلين بما يفعلون أو تجاهلاً لمصالحهم كما يعرفونها وننكرها أو افتراضاً لوجود الخيار حيث لا خيار.

ولعل علي هنا أن أضرب مثلاً ضخماً جداً (وسريعاً جدّاً) يوضح الخلاف بيني وبينك: وهو أنني لا أرى العنف الذي اندفعت إليه الثورة السورية خياراً أصلاً ولا خطأً بالتالي، على الرغم من الوضوح الصاعق لنتائجه المدمّرة. هل كان البقاء على اللاعنف ممكناً سياسيّاً، أي عملياً، مع النظر إلى حجم القمع الجاري، وهل كان بيد أحدٍ من الفاعلين أن يختار الاستسلام، عِوَض العنف، مع المعرفة بما سيلي الاستسلام؟

عندي أن المشكلة الكبيرة في كتابك هي وقوفه عند ما تسمّيه "روح" الثورة اللاعنفية وإغفاله كون هذه الروح بعداً من بعدين متنازعين في كلّ ثورة، وثانيهما اضطرار هذه الثورة إلى الدفاع عن نفسها ورغبتُها في الانتصار. الثورة موقف يسجّل ولكنها لا تردّ إلى الموقف وحده وإنما هي عمليّة معقّدة تبتغي نصرة هذا الموقف والدفاع عن أهله في وجه الخصم الضاري وفرضه في نهاية المطاف. وحين أشدّد على السياسة وعلى الاجتماع أرمي إلى إبراز المصالح الماثلة في الثورة، وهي مصالح جماعات ومواقع تتراوح بين الائتلاف والخلاف ويستجيب بعضها لهوى المراقب المحلل ولا يستجيب بعضٌ آخر. وأرمي أيضاً إلى إبراز إلزامات الوجه السياسي للثورة، وهو يلابس، وجهيها الفلسفي والحقوقي دائماً ويؤثر فيهما أشدّ التأثير. وهذان، أي الوجهان السياسي والاجتماعي للثورة، لا يلزمان المحلل بقبولهما دون مناقشة، بل يبقى حقّاً له أن يحاكمهما جملةً وتفصيلاً في ضوء ما يأخذ به من قيم. وَلَكِن ليس للمحلل أن ينحّيهما جانباً بأي حال لينصرف إلى فلسفةٍ "مطلقة" للثورة وإلى تصوّرٍ لها ذي صفةٍ "جذرية".

صفوة قولي أن السياسة والاجتماع لا يحولان دون تأليف كتاب فلسفي حقوقي في الثورة ولكن يفترض أن يبقى حضورهما تامّاً في خلفية البحث الفلسفي والحقوقي بما هما جالبان للنسبية (لا للإطلاق ولا للجذرية) إلى هذا البحث. ومع علمي بالخلاف بين المذاهب الفلسفية في هذا الأمر، لا أرى في الفلسفة بناءً على المطلق بل أرى هذا الأمر خاصّاً بالدِّين وأراه محيلاً للفلسفة إلى دين أو إلى أيدلوجيا دينية المنحى، في أدنى تقدير، وإن تكن "مدنية" أو "علمانية" أو "إنسانية". بقيت أمور تابعة لما سبق ولكنها مهمة أيضاً. منها أن اعتبار الدكتاتورية "جريمة ضدّ الإنسانية" (وهو كثير الورود في الكتاب) إنما يسوغ إذا حُملت "الجريمة" على المعنى العام لا على المعنى القضائي الذي يعالج بالمحاكمة والملاحقة. فمن يفترض فيهم مواجهة الدكتاتور إنما هم، من حيث الأساس، ضحاياه. وهم يواجهونه في عملية سياسية متشعبة، تسمى"الثورة، في بعض حالاتها، ويفترض أن تمثّل الملاحقة القضائية طوراً لاحقاً من أطوارها الذاتية، وهذا واضح تماماً في الكتاب. وأما ما يصدر عن خارج دولي أو غيره من مبادرة قضائية فليس في

علمي أنه قد تناول، في حالٍ من الأحوال، منصب الدكتاتور أو وظيفته بما هما "جريمة ضدّ الإنسانية" وإنما تجري الملاحقة لجرائم موصوفة، منسوبة إلى دكتاتور أو إلى جهةٍ أخرى لا تصحّ فيها هذه الصفة، وهذا ما لم أقع على معالجة للإشكال الذي يتولد منه عند القول أن الدكتاتورية - بحدّ ذاتها - جريمة ضدّ الإنسانية...
والحالُ أن هذا الإشكال كبير. إذ من هو الدكتاتور وإلى من يُعهد بتصنيف أنظمة العالم تصنيفاً يسلّم به العالم ما بين دكتاتوريات وديمقراطيات؟ وهل الدكتاتور فردٌ أم نظام؟ وهل لنا أن نتخيل مثلاً محكمةً تنعقد (في نيويورك أو في اللوكسمبورغ) وتقضي على قيادة الحزب الشيوعي الصيني بمغادرة مقرّها فوراً، سيراً على الأقدام، وتسليم نفسها لأقرب مخفر إلى ساحة تيان آن من؟ أم إن الدكتاتور هو من لا يوجد في مجلس الأمن عضوٌ دائم لحمايته ورعايته والدفاع عنه، لا بالفيتو وحسب، بل بالسلاح عند اللزوم؟
سؤال آخر: هل للثورة اللاعنفية إمكان نظري... قبل الوصول إلى العملي؟ للإجابة بالإيجاب، كلّفت نفسك الفصل بين الثورة قبل انتصارها (أو انهزامها) والنظام الذي ينشأ من هذه الثورة ويستأنف من لحظة نشوئه عنف الدولة الشرعي. هذا فصل لا يقبله، مع الأسف، أحدٌ من المعنيين به سوى المحلّل! الثورة لا تقبله إذ هي تعلن من الساعة الأولى نيتها محاكمة الحاكم وزبانيته ليلقوا جزاءهم. والدكتاتور وزبانيته لا يلتفتون إليه أصلاً إذ هم عالمون بالغريزة ما ينتظرهم في حال انتصار الثورة. عليه يكون في الثورة عنف مؤجل هو المؤكد فيما المعلّق على الحساب وإملاءات الظرف هو العنف الجاري لا غير. وتكون حال المحلّل أشبه بحال عريس بنت السلطان المشهور.
أخيراً أسأل إن كان المنظر العام لثورات ٢.١١ وما تلاه يغلّب اعتبارها ثوراتٍ لاعنفية (مع التحفظ الوارد أعلاه) أم لا يغلّبه؟ أميل إلى القول بهذا التغليب ولكن من غير إطلاق. فحتى الأشهر الأولى من الثورة السورية، مثلاً، شهدت عنفاً لا يجوز إغفاله. ولكن الأهم هو النظر في الشرط الذي جعل اللاعنف طابعاً غالباً. وهو، في تقديري، الرجحان الهائل الذي مثّله انهيار أنظمة الكتلة السّوفياتية لفاعلية الحقوق والحريات بما هي مولّد للتغيير السياسي، وهذا بعد زمن بدا فيه أن موازين الصراع السياسي هي مولّد التغيير الأول أو مولّد تعذّره. هذه الفاعلية المجدَّدة التي بدت للحقّ وللحرية مدّة عقد أو عقدين باشرت إنهاءها واقعة ١١ أيلول ثم ماجريات حربي أفغانستان والعراق وكانت الثورات العربية تجلّياً قويّاً لاستمرارها وكانت أيضاً دليلاً على ما يبدو بداية لنهايتها، مع الأسف.

قد لا يكون هذا كلّ شيء. وإنما هو ما عرض لي وأنا أكتب. وتبقى معه تهنئةٌ حارّةٌ بالإنجاز الذي يمثّله هذا الكتاب وتبقى، على الأخصّ، مودّةٌ وإعجابٌ لا ينقضيان.
أحمد.

بالإيميل في 21 كانون الثاني 2017